

تحديات بناء الدولة العراقية المعاصرة.. رؤية فكرية

م.د. سناء كاظم كاطع

فرع الفكر السياسي

عانى العراق وما زال من سلبيات الأنظمة السياسية التي حكمتها ذات الطابع الشمولي التي هددت كيان دولته بانفكاك وحدته البنيوية، فالي جانب الأزمات التراكمية التي خلفها النظام السابق، عاش العراق كمجتمع ودولة أزمات اخرى متعددة بعد عام 2003م طالبت كيانه السياسي وهويته الوطنية ووحدته الاجتماعية وسيادته السياسية مما جعل البناء ضرورة وأمر واقع لا بد منه في ظل كل تلك الأزمات المتراكمة على الأصدعة كافة، أي أصبح موضوعا للبحث يعالج من خلاله الكيفية لبناء دولته من خلال استعراض أهم التحديات التي تقف حائلا دون ذلك والتي شكلت عوامل عجزها عن انجاز دورها في ضمان القانون والأمن واقامة تنمية شاملة على الأصدعة كافة بدء بالتنمية الاقتصادية. إن تناولنا لأهم تلك التحديات التي يمكن ايجازها بثلاث نقاط أساسية: وهي التحدي الطائفي، والتحدي الأمني، وتحدي التدخلات الإقليمية، إنما في الحقيقة تنطلق من طرح أسس الصراعات في الدولة العراقية والتي يمكن إجمالها أيضا بثلاث صراعات هي: صراع الهويات، صراع الإرادات السياسية، وصراع المحاور الإقليمية، كل ذلك إجمالاً شكلت أهم الأبعاد التي يمكن عدها تحديات وصراعات تقف بالضد من محاولات بناء الدولة العراقية المعاصرة. وإذا كانت الدولة هي الإطار المؤسسي لشكل نظام السلطة فأن مبدأ المواطنة هو الاستكمال الطبيعي للتعريف المؤسس لعلاقة التساوي الكامل بين الأفراد والجماعات ضمن نطاق الحدود الجغرافية للدولة. هذا المبدأ الذي غاب في ظل تمزق النسيج الاجتماعي العراقي بكل مكوناته ومفاصله، أي تفكيك الوحدة البنيوية الاجتماعية نتيجة الركون الى الانتماءات الضيقة بأشكالها المختلفة (الطائفية، الدينية، الأثنية-القبلية والعشائرية والمناطقية) على حساب الولاء الوطني مما صعب من نشوء نخبة وطنية منسجمة ومتماسكة في ظل غياب عنصر الثقة بين تلك المكونات، الأمر الذي سهل من صعود قوى هدفت إلى بناء دولة قائمة على الهويات الفئوية بدلا من

قيامها على هوية المواطنة والكفاءة، دولة عانت من مشكلة التعايش والتوافق السلمي بين مكونات مجتمها السياسي، دولة خضعت للمحاصصة في تقاسم مراكز السلطة مما أدى الى ان تكون دولة طوائف بدلا من دولة فوق الطوائف.

إن صراع الهويات في العراق لم يشمل مكونات المجتمع المدني والسياسي وإنما شملت الجانب العنفي أيضا من خلال ظهور الميليشيات التي تركت آثارا سلبية على بناء الدولة العراقية، فالساحة العراقية شهدت ظهور ميليشيات متعددة الانتماءات منها من ارتبط بعناصر أو قيادات أجنبية سواء عربية ام غير عربية مما عدت الأخطر على الوحدة الوطنية لعدم حملها الولاء والانتماء للعراق وإنما للأجنبي، فالي جانب الميليشيات الطائفية التي سعت الى تمزيق النسيج الاجتماعي العراقي والتي دعمت من بعض السياسيين لأجل تأجيج مساحة التوتر بين الطوائف، فضلا عن تواجد الميليشيات ذات الأهداف السياسية التي سعت الى إعادة الوضع السياسي الى ما كان عليه من هيمنة فئة معينة على مقاليد الأمور وإن غلفت خطابها بالدعوات الوطنية من مقاومة المحتل وغيرها، ولا ننسى وجود الميليشيات ذات الأهداف الدينية التي سعت لإقامة دولة الخلافة في العراق وفق رؤية اسلامية استبعدت الأكثرية أولا بدعوى الانحراف والكفر والارتداد، ثم الأقلية بدعوى الارتداد والنفاق إلى جانب استبعادها الأقليات غير الاسلامية من المشاركة في الحكم. والتحدي الآخر والمهم الذي يقف عائقا في طريق بناء الدولة والذي غلف أيضا بمفهوم وجود الصراع في إطار صراع الإرادات السياسية، فمن البديهي أن طريقة تفكير النخب السياسية تؤثر تأثيرا كبيرا على تطور البنية السياسية في المجتمع وكيفية تشكيلها في المستقبل، وهل تكون هذه البنية ديمقراطية أم ديكتاتورية استبدادية، بعبارة أخرى، إن أفكار النخب السياسية تعد أهم مصادر الوعي السياسي لأفراد المجتمع لأنها تقدم التبريرات الفكرية التي ترفض أو تقبل بالواقع الراهن. ومن خلال الواقع المطروح، يلاحظ وجود أزمة بنيوية في النظام السياسي العراقي الذي تشكل في ظل غياب الأيديولوجية لصالح وجود النخب المحلية والتقليدية والدينية، فمعظم الائتلافات والتحالفات السياسية التي أنتجتها الديمقراطية في العراق لم تكن ائتلافات قائمة على الأفكار أو وجود برامج

سياسية واضحة تهدف بالأساس إلى بناء دولة المؤسسات بقدر ما كانت ائتلافات كراسي هدفت الوصول الى السلطة كوسيلة للحصول على امتيازات وليست وسيلة للقيام بالتزامات تجاه المواطنين مما رسخ منهج صراع الإرادات السياسية القائم على أساس حدة وشدة خطاباتها السياسية وتصلب كل منهم في التعامل مع الآخر بناء على اعتبارات يحددها كل منهم مما يعد عائقا وتحديا أساسيا في طريق قيام الدولة العراقية بشكلها المفترض أن تقوم عليه. أي أن ما يحصل بين النخب السياسية ادى الى عدم تبلور شكل محدد وواضح المعالم للدولة بحيث لم تتضح استراتيجيات هذه الدولة على المدى المتوسط والبعيد فيما يخص توجهاتها الاقتصادية ومواقفها من الدول الإقليمية او الصراعات وغيرها من القضايا التي بتحديدتها واتضحها يتحدد شكل الدولة وتوجهاتها السياسية العامة على المستوى الداخلي والخارجي. إن ما يحصل في العراق يمكن إيجازه بأنه أقرب إلى الصراع الحزبي النخبوي، تلك الأحزاب التي انشغل قادتها السياسيين بالأمور التكتيكية المرحلية اكثر من الأمور الإستراتيجية.

إن النموذج الديمقراطي الذي سيق لتطبيقه في العراق نموذج فريد من نوعه ونموذج يعتقد العراقيين بأنه الأصلح لهم بعد مرحلة الشمولية، إلا أن الأمر المراد قوله إن الديمقراطيات في الدول الغربية تعتمد على أحزاب مبنية على توجهات فكرية واضحة، أما الأحزاب التي تشكلت في العراق لتدخل العملية السياسية وتمارس الديمقراطية فهي أحزاب مبنية على ايديولوجيات حزبية ضيقة وليس على أسس أو أفكار منهجية محددة. إن الديمقراطية في العراق والتي يمكن تسميتها بالديمقراطية العراقية لأنها ديمقراطية من نوع خاص كانت بحاجة الى دعم استراتيجي من قبل المشاركين بها (أي أن كل الأحزاب التي دخلت العملية السياسية لم تكن الديمقراطية في جدول أولوياتها وإنما الوصول الى السلطة كان أولى الأولويات ولذلك عانت الديمقراطية في العراق من ضعف حيث لا توجد حتى في نظمها (الحزبية) ديمقراطية)، ولأجل تعزيز الديمقراطية في العراق لا بد أن تدعم استراتيجيا من تلك الأحزاب. وتتميز المشاكل في العراق بأنها مشاكل تراكمية ولم يكن العلاج الديمقراطي

كافيا لمعالجتها خلال فترة زمنية قصيرة بسبب ضخامتها المتشكلة خلال عقود من الزمن طويلة والتي كان يتم احتوائها في السابق من خلال انظمة شمولية تقفز على تلك المشاكل مما أدى الى تعميقها فلم تستطع الديمقراطية أن تتعايش وتنمو مع تلك الأفكار مما أدى الى تطويع الديمقراطية الى تلك المشاكل والأفكار المغايرة لها. وتنضح للمتابع للحدث السياسي العراقي من خلال الانتخابات البرلمانية أنه رغم تقدم التيار الإسلامي في انتخابات 2005 على حساب غيره من التيارات لاسيما التيار العلماني، إلا أن انتخابات 2010 تؤكد تقدم التيار العلماني بقوة في الساحة السياسية الذي أخذ ينافس التيار الإسلامي بقوة محاولا زحزحته من تشكيلة الحكومة المقبلة التي تأخرت لتعطي انطبعا على عدم التنسيق بين الكتل الفائزة وكأن المسألة طالت ربما بدون جدوى. ومن الملاحظات البارزة غياب ثقافة المعارضة السياسية في المفهوم الديمقراطي يعني عدم وجود ثقافة الديمقراطية كون المعارض هو ليس الخاسر في الانتخابات نتيجة الرغبة في المشاركة في السلطة بشتى الوسائل. أما التحدي الأكبر الذي أعاق ولازال قيام وبناء الدولة العراقية، فهو التحدي الخارجي المتمثل بالدول الإقليمية المجاورة للعراق التي اختلفت في تعاملها مع الشأن العراقي وتدخلاتها فيه بين السلبية والإيجابية مع اجماعها بضرورة اجراء تغييرات في المنظومة السياسية العراقية، أي أنها سعت ومازلت الى تغيير احتمالات قيام النظام السياسي العراقي بشكل يتناسب مع رغباتها، فضلا عن تدخلها في دعم بعض القوى السياسية سواء قبل العملية الانتخابية أم بعدها بعدما أيقنت أن الانتخابات والعملية الديمقراطية أصبحت أمرا واقعا لا بد من التعاطي معها، ففي البدء حاولت الدول الإقليمية المجاورة للعراق إفشال العملية الديمقراطية، ولكنها فشلت فأخذت بالتدخل من زاوية أخرى من خلال دعم قوائم على حساب قوائم أخرى لما تمثله تلك القوائم من تجانس وتناغم وتقارب من حيث الرؤى السياسية الإقليمية المشتركة، الأمر الذي شكل صراع محاور اقليمية كل منها دعم جانب أو كتلة سياسية معينة، فأيد علاوي حصل على دعم من جانب بعض الدول العربية كونه يحمل نفس قومي عروبي ويمثل امتداد للأنظمة العربية ولاعب ممكن أن تعوّل عليه في مواجهة المد والنفوذ الإيراني في

اعادة المسار العراقي القديم مما يجعل العراق ايضا الواجهة والخط الدفاع الأول للعربي ضد النفوذ الإيراني. من جانب آخر دعمت إيران قائمة الائتلاف الوطني العراقي وذلك لوجود تحالفات استراتيجية سابقة مع هذه القائمة ومع المؤسسة السياسية الإيرانية، كل ذلك وغيره من التدخلات التي حدثت بعد العملية الإنتخابية من خلال دعوة الدول الإقليمية بعض القيادات السياسية ضمن محادثات ومباحثات تشكيل الكيانات السياسية داخل البرلمان الذي ستقع عليها مسؤولية تشكيل الحكومة، يؤكد أن العراق أصبح محط صراع محاور إقليمية لا تتفك في رسم ملامح سياسته القادمة على الأصعدة كافة.